|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | A close up of a sign  Description automatically generated**المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (WTDC-22)**  **كيغالي، رواندا، 16-6 يونيو 2022** | |
|  | |  |
| **الجلسة العامة** | | **الإضافة 17 للوثيقة WTDC-22/24-A** |
|  | | **2 مايو 2022** |
|  | | **الأصل: بالإنكليزية** |
| الدول الأعضاء في لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) | | |
| مقترح لتعديل القرار 37 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات  بشأن سد الفجوة الرقمية | | |
|  | | |
|  | | |
| **مجال الأولوية:** - القرارات والتوصيات  **ملخص:**  تقترح الدول الأعضاء في لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات مراجعة القرار 37 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات من أجل حفز قضية محو الأمية الرقمية، إضافةً إلى تناول قضية القدرة على تحمل التكاليف. ومن هذا المنطلق، فإن دعم المبادرات الصغيرة، بما فيها الشبكات المجتمعية، يعزز نماذج الأعمال التجارية التي تسمح بنفاذ مجتمعات تعاني غالباً من قيود اقتصادية خطيرة. وعلى غرار ذلك، فهي تتيح تحسين النفاذ إلى البنية التحتية في المناطق النائية والمجتمعات الريفية الصغيرة.  **النتائج المتوخاة:**  يُدعى المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2022 (WTDC-22) إلى النظر في المقترح الوارد في هذه الوثيقة والموافقة عليه.  **المراجع:**  القرار 37 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات | | |

MOD IAP/24A17/1

القـرار 37 (المراجَع في كيغالي، 2022)

سد الفجوة الرقمية

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (كيغالي، 2022)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالقرار 70/1 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، بشأن "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛

*ب)* بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن الوثيقة الصادرة عن الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل لتنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

*ج)* بالقرار 25 (المراجَع فيدبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تقوية الحضور الإقليمي؛

*د )* بالقرار 135 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات في التنمية الدائمة والمستدامة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم المساعدة التقنية والمشورة للبلدان النامية[[1]](#footnote-1)1 وتنفيذ المشاريع الوطنية والإقليمية والأقاليمية ذات الصلة؛

*هـ )* بالقرار 139 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل؛

*و )* بالقرار 175 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ز )* بالقرار 200 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن برنامج التوصيل في 2030 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، لصالح التنمية المستدامة؛

*ح)* بالقرار 11 (المراجَع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر، بشأن خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة والتي تفتقر إلى الخدمات، وفي المجتمعات الأصلية؛

*ط)* بالقرار 16 (المراجَع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر، بشأن التدابير والإجراءات الخاصة لصالح أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*ي)* بالقرار 23 (المراجَع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر، بشأن النفاذ إلى شبكة الإنترنت وتوفرها في البلدان النامية ومبادئ تحديد رسوم التوصيل الدولي بالإنترنت؛

*ك)* بالقرار 46 (المراجَع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر، بشأن مساعدة مجتمعات السكان الأصليين في العالم وتعزيزها بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ل)* بالقرار 69 (المراجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA)، بشأن النفاذ إلى موارد الإنترنت والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها على أساس غير تمييزي؛

*م )* بالتوصية 19 (المراجَعة في أديس أبابا، 2021) لهذا المؤتمر، بشأن توفير الاتصالات للمناطق الريفية والمناطق النائية؛

*ﻥ)* بالقرار 139 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع؛

*س)* بالقرار 200 (بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن برنامج التوصيل في 2020 من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ع)* بالقرار 16 (المراجَع في بوينس آيرس، 2017) لهذا المؤتمر، بشأن التدابير والإجراءات الخاصة لصالح أقل البلدان (LDC) نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) والبلدان النامية غير الساحلية (LLDC) والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

*ف)* بالقرار 175 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ص)* بالقرار 58 (المراجَع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر، بشأن إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة المتصلة بالعمر،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن توصيلية النطاق العريض لها القدرة على سدّ الفجوة الرقمية؛

*ب)* أن محو الأمية الرقمية هو من متطلبات سد الفجوة الرقمية؛

*ج)* أن البلدان النامية تستفيد من إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن نظمها التعليمية بتوفير تجربة تعليمية أكثر فعالية، بما يكفل اكتساب جميع الطلبة المهارات اللازمة للنجاح في الاقتصادات والمجتمعات القائمة على المعارف؛

*ﺩ )* أن المستفيدين من هذا الإدماج هم جميع السكان وليس الطلبة فقط؛

*ﻫ )* أن إحداث مثل هذا التحول سيحسِّن التعليم، ويساعد على توصيل جميع المواطنين في شتى أنحاء العالم، وييسر استخدام الموارد الوطنية على نحو فعّال من أجل مستقبل الأطفال والمجتمع؛

*ﻭ )* أن لبعض البلدان والمجتمعات ميزانيات محدودة للتعليم يتعيَّن تخصيصها لسد احتياجات مختلفة كثيرة، وعليه فإن الدراسات المتعلقة بمنافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم التعليم ستساعد البلدان والمجتمعات على أن تتخذ قرارات مستنيرة في هذا الشأن؛

*ز )* أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ستقيِّم نتائج وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عام 2030 ونواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام 2025،

وإذ يدرك

*أ )* أن بيئة الاتصالات قد شهدت خلال الأعوام الأخيرة تطورات هامة منذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام 2010 وأن ثمة تقدماً قد أُحرز في تنفيذ نواتج المرحلتين الأولى والثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛

*ب)* أن الحاجة ما زالت قائمة لتوضيح الفجوة الرقمية، ومواطن حدوثها، ومن هم الذين يعانون منها، وعواقب عدم سد هذه الفجوة؛

*ج)* أن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) استمر في تخفيض تكاليف المعدات في هذا المجال؛

*د )* أن الكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد قد اعتمدت لوائح تنظيمية تتناول مسائل تنظيمية مثل التوصيل البيني، وتحديد الرسوم، والخدمة الشاملة، وما إلى ذلك، مصمّمة لسد الفجوة الرقمية على المستوى الوطني؛

*ﻫ )* أن إدخال المنافسة في توفير خدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أدى أيضاً إلى استمرار تخفيض تكاليف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمستعملين؛

*و )* أن الخطط والمشاريع الوطنية لتوفير خدمات الاتصالات في البلدان النامية تُسهم في تخفيض التكاليف التي يتكبدها المستعملون وفي سد الفجوة الرقمية؛

*ز )* أن إدخال تطبيقات وخدمات جديدة قد أدى أيضاً إلى تخفيض تكاليف الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ح)* أن الشبكات المجتمعية وصغار موردي خدمات الإنترنت (ISP) جزء هام من النظام الإيكولوجي للتوصيلية، يساعد في سد الفجوة الرقمية؛

*ط)* أن الحاجة ما زالت مستمرة لإيجاد فرص رقمية في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، للاستفادة من الثورة التي شهدتها وتشهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت الحاضر؛

*ي)* أن عدداً كبيراً من المنظمات الدولية والإقليمية، بالإضافة للاتحاد الدولي للاتصالات، تنفذ حالياً أنشطة عديدة لسد الفجوة الرقمية، ومن هذه المنظمات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ECOSOC)، واللجان الاقتصادية للأمم المتحدة، والبنك الدولي، واتحاد آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات (APT)، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية، ومنظمات كثيرة أخرى، وأن هذه الأنشطة قد ازدادت بعد انتهاء القمة العالمية لمجتمع المعلومات واعتماد برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات وعلى الأخص بالنسبة للتنفيذ والمتابعة؛

*ك)* أن المشاركين في القمة العالمية للشباب لما بعد عام (BYND2015) 2015 دعوا، في إعلان كوستاريكا لعام 2013، إلى النفاذ الشامل والعادل إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيّما نفاذ النساء والفتيات، وسائر الفئات المهمَّشة بفعل الفجوة الرقمية، ودعوا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وجميع الدول الأعضاء إلى النظر في أقوالهم وتحويلها إلى أفعال؛

*ل)* أن أهداف التنمية المستدامة (SDG) التي تعرف رسمياً بعنوان "تحويل عالمنا: برنامج التنمية المستدامة لعام 2030" هي مجموعة من "الأهداف العالمية" البالغ عددها سبعة عشر هدفاً والتي تتألف من 169 مقصداً تهدف إلى إنهاء الفقر، وحماية كوكب الأرض، وتحقيق الازدهار للجميع،

وإذ يدرك كذلك

*أ )* دور الاتحاد الدولي للاتصالات كجهة محفزة وبشكل خاص دور قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد (ITU‑D) كجهة منسقة ومشجعة على الاستعمال الرشيد للموارد في سياق مختلف المشاريع الموجهة نحو تقليص الفجوة الرقمية؛

*ب)* أن معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات اعتمدت سياسات متكاملة بشأن التوصيلية بغية جعل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسورة التكلفة أكثر إتاحة للمواطنين، باعتبارها أداة لا بد منها لتقليص الفجوة الرقمية؛

*ج)* أن من الضروري تنسيق ما يبذله القطاعان العام والخاص من جهود لضمان أن تؤتي الفرص التي يتيحها مجتمع المعلومات منافعها، ولا سيما للفئات الأكثر حرماناً؛

*د )* بأن إعلانات المؤتمرات العالمية لتنمية الاتصالات السابقة (WTDC) (إسطنبول، 2002 والدوحة، 2006 وحيدر آباد، 2010 ودبي، 2014 وبوينس آيرس، 2017) واصلت جميعها التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ضرورية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنها تؤدي دوراً هاماً في التخفيف من حدة الفقر وتوفير فرص العمل والحماية البيئية والوقاية من الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث (إضافة إلى أهمية التنبؤ بها) والتخفيف من آثارها، وضرورة توافرها لخدمة التنمية في القطاعات الأخرى، ولذلك ينبغي الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة لتعزيز التنمية المستدامة؛

*هـ )* بأن من المهم أن يساعد الاتحاد على سد الفجوة الرقمية الوطنية والإقليمية والدولية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها عن طريق تيسير التشغيل البيني والتوصيل البيني والتوصيلية العالمية لشبكات الاتصالات وخدماتها والقيام بدور رائد في عملية متابعة أعمال القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذ أهدافها ومقاصدها، ذات الصلة والتركيز على سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* دور الاتحاد الدولي للاتصالات، وخاصة الوظائف المحددة التي يضطلع بها قطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد (ITU‑D)؛

*ب)* تعدد أصحاب المصلحة في القطاع العام والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاعات المتعددة الأطراف التي تسعى إلى سد الفجوة الرقمية؛

*ج)* ما تحقق من تقدم في تنفيذنواتج المرحلتين الأولى والثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛

*د )* أن استعمال أنظمة الاتصالات الراديوية، خاصة الأنظمة الساتلية لتوفير النفاذ للمجتمعات المحلية في المناطق الريفية وفي المناطق النائية، دون زيادة تكاليف التوصيل من جراء المسافة أو غيرها من الملامح الجغرافية، يمثل أداة بالغة الفائدة لسد الفجوة الرقمية؛

*هـ )* أن أنظمة النطاق العريض الساتلية تدعم حلول الاتصالات التي تهيئ توصيلية وسرعة وموثوقية عالية في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية، ممثلة محركاً أساسياً من محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان والمناطق؛

*و )* أن تطوير تكنولوجيات الاتصالات الراديوية ونشر النظم الساتلية يتيح النفاذ المستدام والميسور التكاليف إلى المعلومات والمعارف، من خلال توفير خدمات اتصالات عالية التوصيلية (النطاق العريض) وتغطية واسعة (تغطية إقليمية أو عالمية) ما يسهم إسهاماً كبيراً في سد الفجوة الرقمية، مكمِّلاً سائر التكنولوجيات على نحو ناجع، وممكّناً البلدان من إقامة توصيلها بصورة مباشرة سريعة يمكن التعويل عليها؛

*ز )* أن استخدام أنظمة، مثل التكنولوجيات السلكية واللاسلكية المنخفضة التكلفة، بما في ذلك الشبكات الطويلة المدى والشبكات المجتمعية، يمكن أن يكون حلاً فعالاً لتوصيل المجتمعات الريفية والنائية والشحيحة الخدمات؛

*ح)* أن برامج مكتب تنمية الاتصالات (BDT) في خطط عمله، فيما يتعلق بتنمية البنى التحتية وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات قد قدمت المساعدة للبلدان النامية في مجال إدارة الطيف وفي مجال التنمية الفعّالة والمجدية من حيث التكاليف لشبكات الاتصالات عريضة النطاق الريفية والوطنية والدولية، بما في ذلك الاتصالات الساتلية؛

*ط)* أنه برغم الإنجازات التي شهدها العقد الماضي في مجال التوصيلية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا تزال هناك أشكال كثيرة للفجوة الرقمية قائمة، بين البلدان وداخلها على السواء، وتحتاج إلى معالجتها من خلال إجراءات منها تعزيز البيئات السياساتية التمكينية والتعاون الدولي لتحسين ميسورية التكلفة والنفاذ والتثقيف وبناء القدرات والتعدد اللغوي والحفاظ على الثقافات والاستثمار والتمويل المناسب، فضلاً عن تدابير ترمي إلى تحسين المعارف والمهارات الرقمية وتشجيع التنوع الثقافي،

وإذ يأخذ في الحسبان

*أ )* أن استمرار هذا الاختلاف في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي إلى تصاعد حاد في الفروق الاقتصادية والاجتماعية، بما لها من آثار سلبية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية في مختلف المناطق المحرومة من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ب)* الاهتمام الذي أولته القمة العالمية لمجتمع المعلومات إلى تكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودور القطاعات الثلاثة للاتحاد في هذا الشأن؛

*ج)* "الدعوة إلى العمل" الصادرة عن لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، التي دعت فيها إلى الأخذ بشبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، كعوامل للتمكين للتنمية المستدامة،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن استعمال حق العبور في الأراضي العامة وتقاسم البنية التحتية، فضلاً عن تنفيذ سياسة عامة عبر استثمارات عامة وغيرها من الآليات في دعم تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن يحقق وفورات كبيرة في تكلفة توفيرها؛

*ب)* أن توزيع المنافع التي جلبتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي لم يتم بشكل منصف بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وبين فئات المجتمع الواحد في تلك البلدان، أخذاً بعين الاعتبار لالتزامات القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها لرأب الفجوة الرقمية وتحويلها إلى فرصة رقمية؛

*ﺝ)* أن النفاذ العادل إلى المعلومات والانتقال ببلدان العالم النامي إلى اقتصاد المعرفة وإلى عصر المعلومات سوف يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه البلدان تنفيذاً لأهداف خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس والغاية 2 (سد الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع) للخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019‑2016 الواردة في القرار 71 (المراجَع في بوسان، 2014) وتوقع استمرارها في الخطة الجديدة للفترة 2024‑2020، مع مراعاة أن يكون هذا النفاذ ميسور التكلفة؛

*ﺩ )* أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) للفترة 2020-2015 كما اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015 سيُسهم بشكل أساسي في تقليص الفجوة الرقمية، وبيان الحدث الرفيع المستوى بشأن تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات (WSIS+10) ورؤية الحدث فيما يتعلق بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد 2015؛

*ه )* استمرار التفاوت بين الذين يملكون النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والذين لا يملكونه، وهو ما يشار إليه باسم "الفجوة الرقمية"؛

*و )* الدروس المستخلصة من تنفيذ خط العمل جيم7 لبرنامج عمل تونس؛

*ز* *)* أن الهدف من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية، وأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على أهمية كبرى في تسهيل وصول المواطنين إلى تطبيقاتها؛

*ﺡ)* أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياقات المحددة في خط العمل جيم7 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات يجب أن يراعي الاحتياجات المحلية من حيث اللغة والثقافة والتنمية المستدامة؛

*ﻁ)* أن من بين المزايا الرئيسية للسواتل أنها تتيح النفاذ إلى المجتمعات المحلية النائية دون زيادة في تكاليف التوصيل بسبب المسافة أو الخصائص الجغرافية للمناطق التي توجد بها تلك المجتمعات؛

*ﻱ)* أن أمن هذه التطبيقات وخصوصيتها يستدعي بناء الثقة في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ﻙ)* أنه نظراً لاستمرار تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل قطاعات المجتمع، فإن التطبيقات المشار إليها في خط العمل جيم7 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) تطلق العنان لتغييرات عميقة في الإنتاجية الاجتماعية مما يعجل بتحقيق قفزة كبيرة إلى الأمام في الإنتاجية الصناعية، ومن ثم يتيح فرصة جيدة للبلدان النامية من أجل رفع مستواها في التنمية الصناعية وتحسين النمو الاجتماعي والاقتصادي؛

*ﻝ)* أن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين أعضاء الاتحاد من شأنه أن يساعد في تيسير نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

يؤكد

أهمية التوجهات الرامية إلى توفير التمويل اللازم لسد الفجوة الرقمية المعرب عنها في خطة عمل جنيف وبرنامج عمل تونس والخطة الاستراتيجية للاتحاد، وأهمية ترجمتها إلى آليات عمل منصفة خصوصاً في المسائل المتصلة بإدارة الإنترنت، مع مراعاة المبادرات الخاصة لتعزيز المساواة الكاملة بين الجنسين ولا سيما الأشخاص ذوو الاحتياجات المحددة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والمسنين والشباب، فضلاً عن المسائل المتصلة بالشعوب الأصلية، والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الإغاثة في حالات الكوارث وتخفيف آثارها، والمبادرة المتعلقة بحماية الأطفال على الإنترنت،

يلتزم

بالاضطلاع بعمل يمكن أن يستفيد منه جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بغية وضع طرائق دولية وآليات خاصة لتعزيز التعاون الدولي من أجل سد الفجوة الرقمية، من خلال حلول في مجال التوصيلية ومحو الأمية الرقمية تدعم النفاذ المستدام والميسور التكاليف إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالعمل، في الوقت نفسه، على الاستمرار في اختصار المراحل الزمنية لتنفيذ برنامج عمل التضامن الرقمي، انطلاقاً من خطة عمل جنيف ونتائج قمم توصيل العالم إضافة إلى برنامج عمل تونس والخطة الاستراتيجية للاتحاد،

يقـرر

أن يواصل مكتب تنمية الاتصالات (BDT)، بالتعاون مع مكتَبَي تقييس الاتصالات والاتصالات الراديوية، اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مشاريع إقليمية للربط بين جميع أصحاب المصلحة والمنظمات والمؤسسات من مختلف القطاعات في علاقة تعاون مستمرة يتم في سياقها نشر المعلومات عبر الشبكات من أجل تقليص الفجوة الرقمية وفقاً لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتيها 1 و2،

يقرر أن يطلب من مدير مكتب تنمية الاتصالات

1 الاستمرار في متابعة عمل مكتب تنمية الاتصالات المنجز عملاً بالقرار 8 (المراجَع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر في إعداد مؤشرات التوصيلية المجتمعية للفجوة الرقمية والمؤشرات المعيارية لكل دولة والرقم القياسي الوحيد، بالتعاون مع الهيئات المختصة في وكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة، باستخدام الإحصاءات المتوفرة حتى يتسنى وضع مخططات تستخدم لتوضيح الحالة الراهنة للفجوة الرقمية في كل بلد ومنطقة؛

2 الاستمرار في تشجيع مزايا تطوير معدات منخفضة التكلفة وعالية الجودة لزبائن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن توصيلها مباشرة بالشبكات التي تدعم الإنترنت وخدمات وتطبيقات الإنترنت حتى يتسنى تحقيق وفورات الحجم الكبير نظراً لقبوله على نطاق العالم، مع مراعاة إمكانية الاستخدام الساتلي لهذه المعدات؛

3 الاستمرار في المساعدة في شن حملة توعية بين المستعمِلين من أجل إشاعة الثقة لدى المستعملين في خدمات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

4 ضمان أن تواصل البرامج الخاصة في إطار مراكز التميز (CoE) التابعة للاتحاد تناول المسائل الخاصة بالتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتخفيف وطأة الفقر وإعطاء أولوية عالية لهذه المراكز؛

5 الاستمرار في تعزيز وضع النماذج المبتكرة لتخفيف وطأة الفقر وسد الفجوة الرقمية في البلدان النامية بشكل ناجح؛

6 الاستمرار في تحديد التطبيقات الرئيسية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المناطق الريفية، والتعاون مع المنظمات المتخصصة والمبادرات المحلية على إعداد محتوى قياسي سهل الاستعمال وموحد للتغلب على حواجز الأمية واللغة؛

7 تشجيع الابتكار واستخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة، ووضع نماذج أعمال أو أساليب مبتكرة أخرى لمساعدة مشغلي الاتصالات، بمن فيهم صغار المشغلين الصغار والمحليون، على تخفيض التكاليف، والتغلب على العقبات الجغرافية مما يسهم في سد الفجوة الرقمية؛

8 الاستمرار في المساعدة على تخفيض تكاليف النفاذ من خلال تشجيع المصنعين على استحداث تكنولوجيا ملائمة يمكن تكييفها لتناسب تطبيقات النطاق العريض وتتسم بانخفاض تكلفة تشغيلها وصيانتها، إذ يمثل ذلك هدفاً رئيسياً للاتحاد ككل وخصوصاً لقطاع تنمية الاتصالات في الاتحاد (ITU‑D)؛

9 تشجيع الأعضاء على تزويد الاتحاد بالتجارب الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية، لوضعها بعد ذلك في الموقع الشبكي لقطاع تنمية الاتصالات؛

10 تسهيل المناقشات وتبادل أفضل الممارسات المتعلقة بالتحديات والفوائد الناجمة عن تنفيذ المشاريع أو الأنشطة المتعلقة بالتطبيقات الإلكترونية المشار إليها في خط العمل جيم7 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من خلال الشراكات الاستراتيجية؛

11 أن يأخذ بعين الاعتبار أهمية أمن وسرية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشار إليها في خط العمل جيم7 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وحماية الخصوصية، من أجل تسهيل المناقشات المتعلقة بالمبادئ التوجيهية والأدوات والاستراتيجيات والآليات، وتحسين التعاون بين السلطات الحكومية، وتنفيذ خدمات حكومية سهلة الاستعمال، يمكن أن تشمل التكامل بين الخدمات وتطويعها للاحتياجات الشخصية، وتحسين نوعية خدمات الحكومة الإلكترونية وزيادة الوعي بهذه الخدمات؛

12 الاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء وأعضاء القطاع على تطوير سياسات وإطار تنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تشجيع المنافسة، بما في ذلك تقديم الخدمات على الشبكة والتجارة الإلكترونية، وكذلك بناء القدرات في مجالي التوصيل والنفاذ، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والمجموعات المهمشة والضعيفة والمحرومة؛

13 مواصلة دعم الدول الأعضاء في إعداد سياسات وأطر تنظيمية من شأنها أن توسع وتدعم مشاركة الشبكات التكميلية وصغار المشغلين والشبكات المجتمعية وأصحاب المصلحة الآخرين في سد الفجوة الرقمية؛

14 ضمان استمرار مكتب تنمية الاتصالات في أداء دور مركزي في هذه المبادرة وفي التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد، من خلال المكاتب الإقليمية للاتحاد، لتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة. وهذا إضافةً إلى الإبقاء على قناة تواصل فعّال بين أصحاب المصلحة الاستراتيجيين؛

15 الاستمرار في التشجيع على إعداد أساليب من النمط الإذاعي لتعزيز استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية؛

16 الاستمرار في المساعدة على زيادة مشاركة المرأة والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات المحددة في مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما في المناطق الريفية؛

17 النهوض بتنفيذ الدراسات أو المشاريع والأنشطة، بالتعاون مع قطاع الاتصالات الراديوية (ITU‑R)، بغية تكميل الأنظمة الوطنية للاتصالات الراديوية بما في ذلك الأنظمة الساتلية، من جهة، وزيادة المعارف والقدرات، من جهة أخرى، من أجل التوصل إلى الاستفادة المثلى من موارد الترددات الراديوية، ولا سيما المكاسب الرقمية، والموارد المتمثلة في المدارات والطيف، بهدف حفز تنمية النطاق العريض الساتلي وزيادة تغطيته بغية سد الفجوة الرقمية؛

18 تحليل اعتماد تدابير للتعاون مع قطاع الاتصالات الراديوية، بغية دعم الدراسات والمشاريع والنظم، والعمل في الوقت نفسه لتنفيذ الأنشطة المشتركة التي يُنْشَد بها بناء القدرات في مجال الاستعمال الناجع للموارد المتمثلة في المدارات والطيف من أجل توفير الخدمات الساتلية، بغية تحقيق النفاذ الميسور التكاليف إلى النطاق العريض الساتلي وتيسير توصيل الشبكات بين مختلف المناطق والبلدان والأقاليم، ولا سيما في البلدان النامية؛

19 الاستمرار في تشجيع اعتماد التدابير اللازمة لتنفيذ مشاريع إقليمية للربط بين جميع أصحاب المصلحة والمنظمات والمؤسسات من مختلف القطاعات في علاقة تعاون مستمرة يتم في سياقها نشر المعلومات عبر الشبكات من أجل تقليص الفجوة الرقمية وفقاً لنواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتيها 1 و2، والمساهمة والعمل في سبيل تحقيق برنامج التوصيل في 2020؛

20 الاستمرار في دعم وتنسيق الجهود الرامية إلى توصيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنهم الأشخاص ذوو الإعاقة المرتبطة بالسن، باستعمال خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها؛

21 مواصلة التعاون مع لجان دراسات قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) في سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

22 ضمان تخصيص الموارد اللازمة في حدود الميزانية للإجراءات المذكورة أعلاه؛

23 الاستمرار في جعل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذه محور أنشطة البرنامج المعني في مكتب تنمية الاتصالات والتركيز على دوره الأساسي في تنفيذ مسائل الدراسة المتعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفترات الدراسة السابقة وفترات الدراسة القادمة؛

24 بتعميم النواتج المتعلقة بالأنشطة الخاصة بهذه التطبيقات بانتظام على جميع الدول الأعضاء؛

25 أن يتعاون مكتب تنمية الاتصالات من خلال المكاتب الإقليمية للاتحاد تعاوناً وثيقاً مع الدول الأعضاء في الاتحاد بغية تنفيذ هذه المشاريع الإقليمية، مع الإبقاء على قناة تواصل فعّال بين أصحاب المصلحة الاستراتيجيين وأداء دور محوري،

يدعـو

المؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة وكيانات القطاع الخاص إلى المساعدة ووضع نماذج أعمال مختلفة من أجل تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشار إليها في خط العمل جيم7 للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك مشاريع وبرامج من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية،

يدعو الدول الأعضاء

1 إلى النظر في النهوض بالسياسات السديدة لتعزيز الاستثمار العام والخاص في تنمية وإنشاء أنظمة الاتصالات الراديوية، بما في ذلك الأنظمة الساتلية في بلدانها ومناطقها، والنظر في إدراج استعمال هذه النظم ضمن خططها الوطنية و/أو الإقليمية الخاصة بالنطاق العريض، باعتبارها أداة إضافية ستساعد على سد الفجوة الرقمية وتلبية الاحتياجات في مجال الاتصالات، ولا سيما في البلدان النامية؛

2 إلى أن تختار، عند تنفيذها للقرار 17 (المراجَع في كيغالي، 2022) لهذا المؤتمر، بشأن تنفيذ المبادرات المعتمدة إقليمياً على الأصعدة الوطنية والإقليمية والأقاليمية والعالمية، مشروعاً من بين المشاريع المقترحة للمناطق يمثل التكامل الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية سد الفجوة الرقمية؛

3 إلى النظر في إمكانية تعزيز السياسات والآليات المتعلقة بمحو الأمية الرقمية، باعتبارها وسيلة للمساعدة على سد الفجوة الرقمية؛ وإلى المشاركة بنشاط في منتديات التعاون الإقليمية والعالمية التي تتدارس الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية وبرامجها؛

4 إلى المشاركة في دراسة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم التعليم من خلال المساهمة بخبراتها فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التعليم الشامل في جميع أنحاء العالم؛

5 إلى اعتماد سياسات شاملة ومبتكرة من أجل سد الفجوة الرقمية، مع مراعاة مقدمي الخدمات المحليين والشبكات المجتمعية والجهات الفاعلة الأخرى المعنية بتوسيع نطاق التوصيلية،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع

1 إلى أن تدمج في استراتيجياتها وبرامجها المتعلقة بالحكومة الإلكترونية إجراءات تشجع على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التعاون بين السلطات الحكومية، وتنفيذ خدمات سهلة الاستعمال، يمكن أن تشمل التكامل بين الخدمات وتطويعها للاحتياجات الشخصية لتحسين جودة خدمات الحكومة الإلكترونية مع إجراءات لزيادة الوعي بهذه الخدمات؛

2 إلى دعم جمع وتحليل البيانات والإحصاءات بشأن التطبيقات الإلكترونية والخدمات، مثل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصناعة والحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، مما يسهم في تصميم السياسات العامة وتنفيذها وكذلك تمكين إجراء المقارنات بين البلدان؛

3 إلى المشاركة بنشاط في منتديات التعاون الإقليمية والعالمية التي تتدارس الخبرات وأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية وبرامجها؛

4 إلى المشاركة في دراسة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظم التعليم من خلال المساهمة بخبراتهم فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التعليم الشامل في جميع أنحاء العالم.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)